

محضر عشاء عمل على شرف وبحضور

الدكتور مهندس / محمد شاکر المرقيي - وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

بفندق سونستا - قاعة آیرس - الإثنين ٢٥ مارس ٢٠١٩

نظمت لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين عشاء عمل على شرف وبحضور الدكتور مهندس / محمد شاکر المرقيي - وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ، حيث عُقد اللقاء برئاسة المهندس/علي عيسى - رئيس الجمعية ، والمهندس / أسامة جنیدی - رئيس لجنة الطاقة بالجمعية ، كما حضر اللقاء عدد من السادة ممثلي وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، وعدد من المسؤولين الحكوميين ، وعدد من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين بالقطاع ، ورجال الصحافة والإعلام ، وذلك في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً يوم الإثنين ٢٥ مارس ٢٠١٩ ، بفندق سونستا - قاعة آیرس ، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة:

” خطة وزارة الكهرباء و الطاقة المتجددة للنهوض بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة وآليات تنفيذ برامج تحسين كفاءة الإستهلاك وترشيد إستخدام الطاقة بالتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ودور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيق ذلك ”

بدأ اللقاء بالترحيب بالسيد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة وبالسادة الحضور وتوجيه الشكر للسادة الرعاة والإعلاميين لمشاركتهم الفعالة في اللقاء.

حيث بدأ المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية كلمته مرحباً بالسيد الوزير وجميع الحضور ، موضحاً أهمية الإستمرار في فتح قنوات التواصل بين الجمعية والوزارة ثم أعطى نبذة عن السيرة الذاتية للسيد الوزير موضحاً تمتعه بخبرات كبيرة في مجالات الاستشارات الهندسية للأعمال الكهروميكانيكية وشغله العديد من المناصب القيادية كما عمل إستشاري هندسي لأكثر من ١٥٠٠ مشروع بمصر وفي العديد من الدول العربية والإفريقية خلال ٤٠ عاماً من مزاوله مهنة الهندسة الإستشارية فضلاً عن عضويته بجمعية رجال الأعمال المصريين . كما اشاد سيادته بحجم المشروعات والانجازات التي حققتها وزارة الكهرباء منذ تولي الدكتور محمد شاکر المرقيي حقيبة الوزارة في مارس ٢٠١٤ ، مشيراً إلى أن مصر قد حققت إنجازات غير مسبوقة وشهدت خلال الخمسة سنوات الماضية العديد من المشروعات الكبرى في مجالات انتاج وتحسين كفاءة وترشيد الطاقة ، مؤكداً أن قطاع الطاقة أصبح من أهم القطاعات الاقتصادية والترويجية في جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية في مصر وهو ما ستعمل عليه الجمعية وستوليها إهتماماً كبيراً خلال الفترة القادمة.

ثم بدأ المهندس / أسامة جنیدی - رئيس لجنة الطاقة بالجمعية كلمته متوجهاً بخالص الشكر والتقدير للدكتور محمد شاکر المرقيي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة على تلبيته لدعوة الجمعية اليوم لناقش معاً حكومة وقطاعاً خاصاً واحداً من أهم الملفات الأساسية في التنمية الاقتصادية والمجتمعية وهو ملف الطاقة (ورؤية الوزارة حول مستقبل القطاع في اطار رؤية مصر ٢٠٣٠) ، ثم قام سيادته بتقديم وافر التحية والشكر والتقدير للمهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة جمعية

رجال الأعمال المصريين و المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الرئيس السابق للجنة الطاقة بالجمعية ، ثم أشار إلى أن الدكتور محمد شاكر المرقبي نموذج ناجح لكل مصري في كل مراحل حياته و فخر لنا جميعا ، فهو من أنجح رجال الإدارة و أصحاب الفكر الهندسي له الكثير من البصمات في نقل التكنولوجيا الجديدة لمصر و الدول العربية وإفريقيا ، فقد تولى حقيبة وزارة الكهرباء و الطاقة المتجددة و كان الوضع حالك السواد حيث كان انقطاع الكهرباء سائداً في كافة مدن ومحافظات مصر كما كانت جودة الخدمة منخفضه جدا آنذاك ، وكان مزيج الطاقة في ذلك الوقت مختلف تماما عن الوضع الحالي ، وقد نجح سيادته - كما تعودنا منه دائما - نجاحاً باهراً مدعوماً من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في تجاوز هذه الفترة الصعبة و الوصول إلى توافر احتياطي من الطاقة الكهربائية طبقاً للمعايير العالمية . كما كانت لسيادته بصمات عديدة نذكر منها في عجلة:

- أول محطة مائية في مصر و الشرق الأوسط و أفريقيا بنظام الضخ و التخزين بقدرة ٢٤٠٠ ميجاوات بمنطقة جبل عتاقة .
- مشروع بنبان الذي حصل على أفضل مشروع علي مستوى العالم من البنك الدولي.
- مساهمة الوزارة في إصدار قانون الكهرباء الموحد عام ٢٠١٥ و لائحته التنفيذية .
- توقيع أول محطة نووية بقدرة ٤٨٠٠ ميجاوات .

كما أكد سيادته على أن قضية الطاقة من الركائز الأساسية والحاسمة في التنمية في كافة مجالات الحياة اقتصاديا واجتماعيا سواء على مستوى الحاضر او المستقبل ، ولا نبالغ اذا ما قلنا ان ملف الطاقة من أهم الملفات المؤثرة في نجاح خطة الاصلاح الاقتصادي الجريء التي بدأها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي ، والتطور الذي شهده قطاع الطاقة يؤكد على ان مصر تسير في الطريق الصحيح والتحدي الاكبر الان هو الاستمرار وبقوة في استكمال الاصلاح.

و أشار إلى إننا نتطلع لأن نرى مصر مركزاً إقليمياً للطاقة و بالتالي تكون سوقاً جاذباً للاستثمارات في مجال الطاقة بالمفهوم الواسع سواء في الانتاج باستخدام محطات تعمل بالوقود الأحفوري - طاقات متجددة متنوعة - تحويل المخلفات لطاقة و غيرها - أو في النقل - التوزيع - رفع كفاءة الإستهلاك.

وأن رجال الأعمال يودون الاستماع لرؤية و خطة وزارة الكهرباء و الطاقة المتجددة للنهوض بقطاع الكهرباء و الطاقة المتجددة و آليات تنفيذ برامج تحسين كفاءة الأستهلاك و ترشيد إستخدام الطاقة بالتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ، في ظل الاهداف المعلنة حول تحديث و توسيع شبكة النقل و التوزيع و تحويل الشبكة الى شبكة ذكية بالاضافة الى تنويع مصادر الطاقة وكذلك خطة الوزارة لالغاء الدعم نهائياً و هي البداية الحقيقية لتحرير سوق الطاقة و جعله سوق حر يتم تداول الطاقة فيه طبقاً لآليات العرض و الطلب و نحن ننتظر أن تنتقل الدولة إلى دور المنظم بعيداً عن كونها مستثمر او منتج و دور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيق كل ذلك.

كما يتطلع مجتمع الأعمال للاستماع للسيد الوزير عن رؤية الوزارة للتكامل والتنسيق مع الوزارات المختلفة وتهيئة البيئة التشريعية والاجرائية لفتح فرص وآفاق الاستثمار و تشجيع تعميق التصنيع المحلي لمعدات الكهرباء ، امور كثيرة وملفات تمثل تحديات كبيرة قادرين باذن الله على تجاوزها وتحويلها الى فرص حقيقية على ارض الواقع

ثم بدأ الدكتور / محمد شاكر المرقيبي – وزير الكهرباء والطاقة المتجددة كلمته مرحباً بجميع الحضور ومؤكداً

سعادته البالغة للقاء الجمعية وأعضائها، مشيراً إلى أنه سيتم تأجيل رفع دعم الكهرباء بالموازنة نهائياً في مصر من العام الجاري إلى عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، وذلك بسبب تحرير سعر الصرف موضحاً أن خطة القطاع في رؤية مصر ٢٠٣٠ تستهدف توفير إحتياطي من مزيج من الطاقات الكهربائية والطاقة الجديدة والمتجددة وتصدير الطاقة الكهربائية من خلال الربط العالمي مع إفريقيا والدول العربية، فإن الرئيس عبد الفتاح السيسي أعطي إهتماماً كبيراً لدعم ملف الطاقة وبدأت الوزارة في تنفيذ خطة اصلاح عاجلة منذ ٢٠١٤ لضخ ٣٦٠٠ ميجاوات على الشبكة الكهربائية في وقت قياسي وذلك من خلال توظيف كافة معدات التوليد وإستخدام كافة أنواع التوربينات بداية من ١٥٠ ميجاوات إلى ٢٥ ميجاوات، لافتاً أن اجمالي الطاقة في صيف ٢٠١٤ كانت لا تتجاوز ١٢٠٠ ميجاوات.

وأكد سيادته أن الاستثمارات التي تم ضخها لرفع قدرات الانتاج بلغت ٦ مليار يورو بإجمالي ٤٤٠٠ ميجاوات وبلغ الانتاج في ٤ سنوات ٢٥ الف و٤٠٠ ميجاوات، مضيفاً أن استراتيجية الطاقة في ٢٠٢٥ والتي تم اعتمادها من المجلس الأعلى للطاقة تستهدف انتاج ٢٠٪ من الطاقة المتجددة في ٢٠٢٢ و ٤٢٪ بحلول ٢٠٣٥ متوقعاً ان تصل إلى ٤٧٪ بجانب المحطة النووية وانشاء محطات تعمل بالفحم.

وفيما يخص محطة بنبان فقد بلغت استثماراتها ٢ مليار دولار ووفرت ١٠ الاف فرصة عمل وجميعها استثمارات أجنبية والمشروع يعكس جذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر فضلاً عن حصوله على افضل مشروع من البنك الدولي في العام الماضي، مؤكداً أن سعر الطاقة في مصر حالياً أرخص من أي دولة أخرى وذلك يساهم في تعزيز المنافسة للمنتجات المصرية في الاسواق التصديرية الهامة.

واشار سيادته إلى توقيع ٣٢ إتفاقية لشراء الطاقة بإجمالي قدرة ١٤٦٥ ميجاوات، بمشروع محطات الطاقة الشمسية ببنبان، مضيفاً أن هذه المحطات بمجرد إستكمالها ستكون أكبر تجمع لمحطات شمسية في العالم، وستساهم في مزيج الطاقة في مصر كالتنظيف والمتجددة وتساهم في توفير الطاقة في المنطقة.

لافتاً إلى أن مشروعات نظم كفاءة وترشيد الطاقة من خلال محطات سيمينز ووفرت ١,٣ مليار دولار سنوياً قيمة الوقود المهدر من الانتاج بكفاءة قليلة من خلال المحطات القديمة وهو ما يغطي تكلفة محطة سيمينز في ٧ سنوات موضحاً أن مصر تمتلك امكانيات وارااضي لهيئة الطاقة المتجددة ٦٧٠٠ فدان تستطيع توليد ٩٠ الف ميجاوات منها ٣٥٪ رياح و ٥٥٪ طاقة شمسية، مضيفاً أنه يوجد سنوياً ٢١ مليون طن من المخلفات يمكنها استخدام ٢٠٪ منها لتوليد الكهرباء من الطاقات المنتجة، مشيراً إلى أن الدراسة تشير في هذا الصدد إلى فرص كبيرة للقطاع الخاص للإستثمار في طاقة المخلفات باجمالي انتاج من ٢٦٠ ميجاوات إلى ٢٨٠ ميجاوات سنوياً.

ثم أشار سيادته إلى أن استراتيجية وزارة الكهرباء طويلة الأجل، هي توفير انتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٣٥ باستثمارات ١٣٥,٣ مليار دولار، لإضافة ٥١ ألف ميجاوات للشبكة القومية للكهرباء، وذلك من خلال إضافة قدرات جديدة للشبكة القومية من خلال المحطات التي تستخدم الفحم كوقود بدءاً من عام ٢٠١٩.

وبشأن خطة الربط مع السعودية، فإن هناك خط ربط معها بطاقة ٣٠٠٠ ميجاوات، وتم طرح مناقصة لإنشائه، ولكن توقف التنفيذ لمرور الخط بمشروع نيوم، ومنتظر تعديل المسار، كما أن هناك دراسة للربط مع أوروبا تنتظر الموافقات الداخلية.

وقد قام سيادته بتقديم عرض يمكن تحميله من خلال الرابط التالي : <https://goo.gl/Kb1jZe>

والذي تضمن أهم النقاط التالية:

١. مصر استطاعت أن تنتج ٣٦٣٦ ميجاوات خلال ٨ شهور ونصف بدأت في مارس ٢٠١٤، وهذا معدل غير مسبوق قارياً وعالمياً.
٢. منذ يونية ٢٠١٥ للآن لم يتم عمل تخفيف أحمال ولا حتى بمقدار ١ ميجاوات، واي خلل أو إنقطاع هو ناتج عن مشاكل التوزيع والمحولات والمحطات ومراكز التحكم الامر الذي تعمل عليه الوزارة الان بمنتهي التركيز وبسرعة فائقة.
٣. مصر انتجت في عام ٢٠١٥ فقط ٦٨٠٠ ميجاوات تمت اضافتها علي الشبكة وهذا معدل لم يحدث محلياً أو قارياً.
٤. تم التعاقد مع شركة سيمنز الألمانية في مارس ٢٠١٥ وتم انجاز المشروع خلال عامين ونصف وبشهادة رئيس الشركة أنه لا يستطيع تحقيق نفس الإنجاز في نفس المدة الزمنية في ألمانيا، وقد أنتج المشروع ١٤٤٠٠ ميجاوات وهي تمثل اكثر من ٤٥٪ من انتاج الكهرباء في مصر خلال تاريخها قبل هذا التعاقد وقد تم إضافتها على الشبكة بالفعل.
٥. عقد شركة سيمنز بلغ تقريبا ٦ مليار يورو، وجاري توقيع عقد مشابه لانتاج ١٢٠٠٠ ميجاوات بالعراق ب ٩ مليار يورو بنفس التقنية، مما يؤكد نجاح القيادة المصرية في التعاقد والتفاوض.
٦. عقد شركة سيمنز كان يشتمل على التركيب والتسليم بالتشغيل وتدريب ٦٠٠ عامل بين مهندس وفني، حيث أن مدة التدريب للفرد بألمانيا ٣ شهور علي الاقل علي نفقة الشركة.
٧. لخفض نفقات التشغيل وزيادة الكفاءة للمحطات تم طرح مناقصة للتشغيل و الصيانة بين الشركات المحلية والعالمية وفازت بها شركة سيمنز أيضاً لأنها قدمت أقل العروض وأفضل الإشتراطات الفنية ويتم تشغيل صيانه ومتابعه للمحطة التي تنتج ٤٨٠٠ ميجاوات من خلال ٢٠٠ موظف، بينما نحن نشغل وندير المحطات لدينا التي تنتج ١٥٠٠ ميجاوات من خلال ١٥٠٠ موظف.
٨. بشأن النقل والتوزيع ومحطات المحولات ومراكز التحكم، فانه لم يكن في مصر قبل عام ٢٠١٤ أكثر من ١٣ محطة محولات والآن جاري اضافة ٢٨ محطة محولات جديدة، و٤٨ مركز للتحكم في شبكات الجهد المتوسط الجديدة مما سيجعل اطول مدة لانقطاع التيار الكهربائي لن تتعدى ٥ دقائق بأي حال من الأحوال في أي منطقة في مصر.
٩. هناك استراتيجية حتي عام ٢٠٣٥ إستكمالاً للاستراتيجية الأولى ويعاد النظر فيها وفق المتغيرات كل سنتين وتعتمد علي ادخال الطاقة المتجددة ونستهدف ان نصل إلي ٤٢٪ من انتاجنا من الطاقه علي أن يكون الناتج من الطاقة المتجددة
١٠. نراعي في انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة والبديلة التوازن الخاص ب CO٢ ولدينا مساحات تكفي لانتاج ٩٠ الف ميجاوات من الطاقة الشمسيه ونتعاون مع القطاع الخاص في ذلك.

١١. نعمل علي انتاج الكهرباء من الفحم النظيف في محطة كبري جاري العمل فيها حالياً بالتعاون مع القطاع الخاص الاماراتي ممثلاً في مجموعة النوبس الاماراتيه
١٢. بدأنا في مجال انتاج الطاقة النووية مع الجانب الروسي ونجحنا من خلال مهارات التفاوض للحصول على عرض وعقد ل ٦ محطات بسعر ٤ محطات بدلاً من السعر الأساسي للتعاقد مع اي جهة في العالم سابقة لنا في هذا التعاون.
١٣. تعاوننا في انتاج الطاقة الشمسي مع القطاع الخاص واشاد البنك الدولي قبل ايام بمشروع بنبان العالمي للطاقة الشمسية وهو استثمار مباشر علي ارض مصر يقدر ب ٢ مليار دولار و ١٠ الاف فرصة عمل.
١٤. لدينا دراسات لدعم القطاع الخاص لانتاج الطاقه من المخلفات واكدت وزارة البيئه المصرية ان حجم المخلفات في مصر سنويا ٢١ مليون طن يمكن استخدام ٢٠٪ منها فقط لتوليد الكهرباء لتصل سنويا إلي ٢٨٠ ميجاوات ، وقد تم تحديد سعر شراء الكيلو من القطاع الخاص ب ١٤٠ قرشاً داعمين تشجيع القطاع الخاص علي دخول مجالات الاستثمار في الطاقة البديلة والمتنوعة
١٥. المشكله الفنية الكبرى التي تواجهها هو ادخال التيار المنتج من كافة مصادر الطاقة المتجددة والبديله علي شبكة التيار العادي نظرا لاختلاف التردد ، وجاري العمل حالياً مع الجانب الصيني تحديداً حيث أنهم الاكفاً عالمياً في هذه الجزئية الفنية.
١٦. تكلفة الكيلووات الان ١١٤ قرشا ومازال هناك شريحتين دعم نحاول معالجتهما حتي ننتهي من دعم الكهرباء في عام ٢٠٢١ بدلاً من ٢٠٢٠ على أن يتم ترحيل اي تعديلات سعرية هذه الفترة، ونعمل على تعويض الدعم من خلال كبار المستهلكين ،الذين لا يتعدوا ٤٠٠ الف من اجمالي ٣٠ مليون مشترك ، وهناك شريحة بسيطة من محدوددي الدخل ستظل تحصل ع الكهرباء بسعر مدعوم حتي فيما بعد مرحلة رفع الدعم نهائياً.
١٧. جاهزون للربط الكهربائي مع السودان والربط الحالي منها بقدرة ٩٠ ميجاوات من اجمالي ١٨٠ ميجاوات نظرا لضعف الشبكات داخل السودان وربط ربطا كهربائي مع الاردن ب ٤٥٠ ميجاوات ، تاخذها الاردن الآن كاملة وكان من المقرر لها أن توزع علي الاردن ولبنان وليبيا وبسبب الاحداث تصدر كلها للاردن ، وجاري العمل الان للتنسيق والتجهيز للربط مع قبرص وليبيا.

وقد تم خلال اللقاء طرح الأسئلة حول أهم النقاط والموضوعات التالية:

- تمت الإشارة إلى عدم وجود محطات توليد طاقة Geothermal في مصر والتي تعمل على توليد الطاقة من الحرارة في باطن الأرض ،وهنا تم التأكيد على أن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة قد قامت بالإتفاق والتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال بروتوكول تعاون مشترك لإجراء الأبحاث والتطوير في هذا الشأن ،حيث أنه لا يوجد أية موانع لإستخدام هذا النوع من الطاقة.
- تم التساؤل حول توقيت تحرير سعر الكهرباء في مصر ،وقد تم التأكيد على أن ذلك سيتزامن مع رفع الدعم نهائياً بحلول العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ،كما أن الوزارة تسعى لحوكمة القطاع الكهربائي بمعنى أن يتم رفع الدعم المقدم من موازنة الدولة عن وزارة الكهرباء ،كما أن الهدف من تحرير سوق الكهرباء بعد رفع الدعم نهائياً هو إتاحة الفرصة لكل من يريد أن ينتج الكهرباء أو يوزعها ،بحيث يسمح للمستثمر بالتجارة في

الكهرباء، من خلال طلب المستثمر شراء كمية معينة من الطاقة المولدة على الشبكة وبيعها للمشارك أو من خلال إنشاء محطات توليد كهرباء خاصة سواء تقليدية أو متجددة، حيث أن هذا الأمر من شأنه السماح للمستثمرين بطرح سعر الكيلووات ساعة بأسعار مختلفة ليمنح المواطن حق إختيار أقل تكلفة وأفضل جودة، إلا أن الوزارة ستستمر في إمداد المواطنين بالكهرباء من خلال سعر موحد للكيلووات ساعة بعد رفع الدعم، حيث أن خطة الوزارة في هذا الشأن تعتمد على التوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، علاوة على رفع مستوى كفاءة محطات توليد الكهرباء لتكون أقل استهلاكاً للوقود.

- تم التساؤل حول آليات الربط الكهربائي مع الدول الإفريقية ودول المنطقة، وقد تم التأكيد أنه جاري العمل علي قدم وساق مع إحددي الجهات الإستشارية العالمية الكبرى والتي تقوم بعمل الربط الكهربائي الكامل لدول القارة الإفريقية وسيتم الانتهاء من ذلك بحلول عام ٢٠٣٠، وهو الأمر الذي يؤكد أن مصر ستكون من كبرى الدول المصدرة للطاقة الكهربائية بالمنطقة، إضافة إلى أن هناك دراسات جاري إعدادها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، لدراسة مجالات الربط الثنائي مع دول الخليج والمغرب العربي والسودان، بخلاف خطط الربط مع دول الإتحاد الأوروبي، كما أن هناك خطوط ربط قائمة حالياً مع الأردن بطاقة ٤٥٠ ميغاوات لنقل ١٥٠ ميغا لدول الأردن وسوريا ولبنان، ولكن يتم بالفعل تغذية خط الأردن فقط بسبب الأوضاع بسوريا، وخط ربط مع ليبيا بطاقة ٢٠٠٠ ميغاوات، وهناك خط مع السودان سيتم إنشائه على ٣ مراحل بطاقة ٥٠-٦٠ ميغاوات، ثم ٣٠٠ ميغاوات، ثم ٦٠٠-١٠٠٠ ميغاوات، ولكن تأخر بدء التشغيل التجريبي للخط بسبب تشكيل حكومة جديدة هناك.

- ما هو دور الوزارة لتشجيع المستثمرين في تنفيذ تطبيقات توليد الكهرباء والحرارة من الغاز الطبيعي Co Feed in Tariff Generations - Tri Generations ؟ وما هو دور الوزارة في تشجيع نظام تعريفية التغذية Feed in Tariff بحيث يتم شراء الفوائض من الكهرباء المنتجة ؟، وقد تم التأكيد على أن الدولة تشجع القطاع الخاص على إنتاج الطاقة مع ربطه بالشبكة العامة بتقنيات سهلة لخلق منافسة سريعة وجودة بين كل منتجين الطاقة من القطاع الخاص والدولة كمنتج أساسي، بحيث تحدث منافسة سريعة ومنافسة في الجودة لصالح المواطن و المستهلك، ويتطلب هذا الأمر مزيد من التشجيع قيام مرفق تنظيم الكهرباء بتجديد تعريفه لشراء فائض الكهرباء المنتجة من مشروعات ال Co-Generation.

- تم التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة لسلامة وكفاءة استخدام الطاقة لتكون جهة مرجعية محايدة، وهنا أكد السيد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة على أنه تم طرح هذا الملف بالوزارة وقد تم تكليف والإستعانة ببعض الخبرات من الوزارة: الدكتور / حافظ السلماوي - رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء و حماية المستهلك الأسبق والدكتورة / أنهار حجازي - خبير الطاقة والتنمية المستدامة وعضو مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، للعمل على هذا الأمر وتقديم مقترح شامل حوله وتم بالفعل مناقشة هذا المقترح بالمجلس الأعلى للطاقة، ثم تم عرضه على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه و جاري إتباع الخطوات الآليات اللازمة للبدء في تفعيل ذلك.

- تمت الإشارة إلى موقف القطاع الصناعي والزراعي من رفع الدعم عن الطاقة ،حيث يتحملا كافة الآثار المترتبة على رفع الدعم مما يؤثر على مستوى المنافسة مع المستثمر الأجنبي ،وهنا أكد السيد الوزير على أن اسعار الطاقة في مصر من أقل دول العالم حيث يبلغ سعر بيع الكهرباء بالنسبة للجهد الفائق ٩ دولار عالمياً ، في مقابل ٦ دولار في مصر ، كما تم التأكيد على أنه لن يكون هناك رفع لسعر الطاقة أعلى من المنافس الأجنبي.
- هل يوجد رؤية لدى الوزارة لتفعيل دور شرطة الكهرباء بالتنسيق مع شركات توزيع الكهرباء؟،وهنا تم التأكيد على وجود أزمات كبيرة من عدم الدقة في قراءة عدادات إستهلاك الكهرباء ،وقد توصلت الوزارة إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة وذلك من خلال إدخال عدادات الكهرباء مقدمة الدفع Pre-paid وتوجد خطة مدروسة لتعميم هذا النوع من العدادات ،حيث لا يتم تركيب أو إدخال أية عدادات قديمة خلال الفترة الحالية ،مشيراً إلى أن مصر بها مايتعدي ٣٠ مليون عداد كهرباء تم تحويل ٣,٧ مليون منها وجاري العمل حتى الإنتهاء من العدادات القديمة وذلك لتوحيد طريقة المحاسبة على الطاقة المستهلكة بأكبر مستوى ممكن من الدقة.
- تم التساؤل حول نشاط بيع الكهرباء و الحصول على موافقات الغاز الطبيعي لاسيما تطبيقات Co- Generation والجهة المعنية لطلب الغاز الطبيعي (التنسيق مع لجنة متخصصة) - سعر توريد الغاز الطبيعي (٣\$) طبقاً للقانون و تحديات الحصول عليه ،وهنا كلف السيد الوزير الدكتور / محمد عبد الرحمن - الرئيس التنفيذي - جهاز تنظيم مرفق الكهرباء و حماية المستهلك ،بتحديد ووضع تعريفه محددة لإية طاقات فائضة بالنسبة للطاقات المولدة من الغاز الطبيعي لاسيما تطبيقات ال Co- Generation
- مشكلة هزات الكهرباء اليومية و المتكررة في مدينة بدر في جميع المناطق الصناعية والتي تؤدي إلى خسائر يومية باهظة للمصانع وتعطل الإنتاج مع العلم بأنه لم يتم حل هذه الأزمة منذ شهر ديسمبر ٢٠١٦ حيث أنه قد اضطرت بعض المصانع لوقف عملها خوفاً من تلف خطوط الانتاج والبعض الآخر يدرس تصفية النشاط من المدينة ،وذلك بالرغم من أن مدينة بدر هي المدينة التي تخدم العاصمة الإدارية الجديدة ،وهنا تم التأكيد من قبل الوزارة على أنه تم تطوير شبكات نقل الكهرباء بتكلفة حوالي ٤٧ مليار جنيه ،أما بالنسبة لشبكات التوزيع فإنه جاري العمل على تطويرها حيث أنها تمثل المشكلة الكبرى ولكن الأمر يستغرق الكثير من الوقت.
- لماذا لا يتم استخدام فرق المنسوب الهائل بمنخفض القطارة الذي يحتاج سنوات كثيرة لإنتاج الطاقة ؟ حيث يمكن أن يتم ذلك بأقل تكلفة استثمارية وأقل تكلفة في الاستهلاك ؟ ،وهنا أكد الوزير على أنه قد إتضح العديد من العيوب المحتملة في هذا الشأن ،إضافة إلى أن الميزات التنافسية لها غير إقتصادية بالمقارنة مع محطات سيمينر لإنتاج وتوليد الكهرباء والطاقة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كل من : المهندس/علي عيسى - رئيس الجمعية ،والمهندس/ أسامة جندي - رئيس لجنة الطاقة بالجمعية بتوجيه كل الشكر والتقدير إلى الدكتور مهندس/ محمد شاكر المرقبي - وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ،لتشريفه هذا اللقاء وسعة صدره للرد على كافة إستفسارات الحضور ،كما تم شكر السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء